Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Evaluation of Procedures for the Preparation and Implementation of the State Budget under the Government Financial Statistics System- A field study in Iraqi government units

Tayseer Muhammad Jumaa[(1)], Dargham Ahmed Abdel Reda[(2)], Younis Ahmed Jassam[(3)]
University of Fallujah[(1),(3)], Ministry of Education[(2)]
(1) taseer.mohammed@uofallujah.edu.iq (2) alrahalok@yahoo.com
(3) younis-ahmed@uofallujah.edu.iq

Key words:
Financial Statistics System Government, The general budget of the Iraqi state.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	22 ***Sep***. 2024
Accepted	17 ***Nov***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail
cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Tayseer Muhammad Jumaa
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to study the relationship between accounting procedures for government funds in the Iraqi environment and applications of the government financial statistics system. In addition to the impact of these applications on the evaluation of accounting procedures for government funds .The researchers prepared a questionnaire to measure the impact of applying the government financial statistics system on evaluating the procedures for preparing and implementing the general budget of the Iraqi state. The research population and sample represented government units affiliated with the public sector that applied the decentralized accounting system . Many statistical methods were used to measure the relationship between the independent and dependent research variables, including standard deviation, arithmetic averages, Pearson correlation coefficient, and Cronbach's alpha test. The researchers reached conclusions, the most important of which is that there is a significant impact on the extent to which the application of the government finance statistics system contributes to the preparation and implementation of the state's general budget efficiently and effectively. In addition to the ability of this system to cover most of the financial transactions in centrally funded government units within the general budget, this means that the axes of the study hypotheses are correct to a high degree. The researchers also recommended several recommendations, including the importance of adopting and using the government finance statistics system in preparing and implementing the state's general budget because of its impact on achieving many goals and benefits, the most important of which is that government finance statistics work to reduce discrepancies in registration processes in the state's general budget. And between countries Adopting this system also helps financial analysts use financial statistics to analyze the size of the public sector and know the impact of public financial policies on the country's economy.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

تقييم اجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في ظل نظام احصاءات مالية الحكومة دراسة ميدانية في الوحدات الحكومية العراقية

م.د. تيسير محمد جمعة
جامعة الفلوجة
taseer.mohammed@uofallujah.edu.iq

م.د. ضرغام احمد عبدالرضا
وزارة التربية
alrahalok@yahoo.com

أ.م.د. يونس أحمد جسام
جامعة الفلوجة
younis-ahmed@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين إجراءات محاسبة أموال الحكومة في البيئة العراقية وتطبيقات نظام إحصاءات مالية حكومية , فضلا عن انعكاس تلك التطبيقات على تقيم اجراءات محاسبة اموال الحكومة , اذ أعد الباحثون قائمة استبيان لقياس تأثير تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة على تقييم اجراءات اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة العراقية , وتمثل مجتمع وعينة البحث في الوحدات الحكومية التابعة للقطاع العام والمطبقة للنظام المحاسبي غير المركزي , وتم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية في قياس العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والتابعة منها، الانحراف المعياري والمتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون واختبار الفا كرونباخ، وقد توصل الباحثين الى استنتاجات اهمها، وجود اثر ذو دلالة معنوية لمدى مساهمة تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بكفاءة وفاعلية . فضلا عن قدرة هذا النظام على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزيا ضمن الموازنة العامة، وهذا يعني صحة محاور فرضيات الدراسة بدرجة عالية , كما اوصى الباحثين بعدة توصيات منها , اهمية تبني واستخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة لما له من اثر في تحقيق العديد من الاهداف و الفوائد والتي من اهمها إن إحصاءات مالية الحكومة تعمل على تقليل التناقضات في عمليات التسجيل في الموازنة العامة للدولة و فيما بين البلدان . كما يساعد تبني هذا النظام المحللين الماليين على استخدام الاحصائيات المالية لتحليل حجم القطاع العام ومعرفة تأثير السياسات المالية العامة على اقتصاد الدولة.

الكلمات المفتاحية: نظام احصاءات مالية الحكومة، الموازنة العامة للدولة العراقية.

المقدمة:

إن إعداد الموازنة العامة بصورة دقيقة وعادلة، يتطلب وجود وصف واضح ودقيق لبرامج الحكومة المستمرة و المقترحات والحلول المتعلقة بسياساتها الجديدة، وحساب تكاليفها بدقة (Chukwuma Obara, 2013 : 52)., إن نظام احصاءات مالية الحكومة GFSيعد تطورا في مجال المحاسبة الحكومية فرضته التغيرات المتسارعة في بيئة الاعمال، ويشير مصطلح "إحصاءات مالية الحكومة" للإحصاءات التي تقيس الأنشطة المالية للحكومات ويعكس هذا المصطلح تأثير تلك الأنشطة على القطاعات الأخرى من الاقتصاد الحكومي، ويتم تصميم نظام إحصاءات مالية الحكومة على وفق البيانات التي يمكن أن تستخدم في تجميع الحسابات ,ويتم قبول معيار صندوق النقد الدولي دولياً باعتباره الإطار المناسب الذي يتم على أساسه اعداد وتقديم إحصاءات مالية الحكومةGFS، ولذلك فإن التعاريف الأساسية والوصف في صندوق النقد الدولي يفترض أن تكون متسقة مع الوصف وتعريفات لإحصاءات مالية الحكومة. ويعد نظام احصاءات مالية الحكومة قابلاً للتطبيق على جميع انواع الاقتصادات بغض النظر عن الهيكل المؤسسي أو القانوني لحكومة البلد المعني أو درجة تطوره في الميدان الاحصائي أو نظام المحاسبة المالية الحكومية أو مدى الملكية العامة للكيانات الهادفة للربح.

إن نظام المحاسبة الحكومية هو المصدر الرئيسي للبيانات التي تدخل في نظام احصاءات مالية الحكومة GFS Government financial statistics"". وبالرغم من الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الإحصائية إلا إن الاتساق بينهما يعد أمراً لا مفر منه لأنه يخدم أغراض مختلفة فهو يعد جزء من العمل العالمي لتحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة في ظل تزايد الاهتمام بتطبيق الحكومة الإلكترونية.

ولتغطية مفردات البحث لقد تم تقسيمه إلى الآتي:

المحور الاول: منهجية البحث.
المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للموازنة.
المحور الثالث: مدخل مفاهيمي لنظام إحصاءات مالية الحكومة.
المحور الرابع: أثر نظام إحصاءات مالية الحكومة على الموازنة العامة للدولة العراقية.
المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الاتي:
" ما مدى تطبيق نظام احصاءات مالية حكومية في البيئة المحلية؟ وهل يساعد تطبيق نظام احصاءات مالية حكومية على تقييم اجراءات اعداد وتنفيذ الموازنة "

ثانيا: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من خلال الاتي:
- توفير معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاستناد عليها في تقييم اعداد وتنفيذ الموازنة في ظل نظام احصاءات مالية الحكومة GFS في الوحدات الحكومية العراقية.
- بيان كيفية الاستفادة من تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة في اعداد وتنفيذ الموازنة العراقية.
- محاولة دراسة انعكاس تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة العراقية في الواقع العملي.

ثالثا: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتي:
1) بيان مفهوم اجراءات محاسبة اموال الحكومة.
2) بيان العلاقة بين اجراءات محاسبة اموال الحكومة وتطبيقات نظام احصاءات مالية حكومية.
3) بيان انعكاس تطبيقات نظام احصاءات مالية حكومية على تقيم اجراءات محاسبة اموال الحكومة.

رابعا: فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضيتين مفادهما:
الفرضية الأولى: "يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة العراقية على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الاقتصادية الحكومية".
الفرضية الثانية: "يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة العراقية على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بكفاءة وفاعلية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الوحدات الادارية التابعة لقطاع الدولة تشمل فئة الأكاديميين والمهنيين والمحاسبين ومراقبي الحسابات بناءاً على علاقتهم بالمجال المحاسبي في الوحدات الادارية في القطاع العام في البيئة المحلية. بلغت عينة الدراسة العشوائية 40 مفردة توزعت لجميع افراد العينة , والتي شملت الفئات المعنية تم استلام الاجابة من 39 مفردة من مجتمع الدراسة.

المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للموازنة

إن إعداد الموازنة العامة بصورة دقيقة وعادلة، يتطلب وجود وصف واضح ودقيق لبرامج الحكومة المستمرة و المقترحات والحلول المتعلقة بسياساتها الجديدة، وحساب تكاليفها بدقة، كما ينبغي أن تحرص الدول على تتضمن آليات إعداد الموازنة العامة عملية توضيح للتغيرات المهمة في السياسة المالية العامة وآثارها المتوقعة، وقد أجمع أغلب الكتاب والباحثين في مجال المالية العامة على أن نظام إحصاءات مالية الحكومة تعد من أحدث الطرق المستخدمة في مجال عرض بيانات الموازنة العامة، لذا نجد إن تطبيق هذا النظام يستند إلى اعتماد الشفافية والدقة في تنفيذ الموازنة العامة وكذلك شفافية العمل في مراحل الموازنة العامة.

أولاً: مفهوم الموازنة:

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها "المساواة، المقابلة"، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويمثل هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة وترجع كلمة موازنة(Budget) حديثاً إلى الكلمة الفرنسية (Bougettes) والتي تعنى حقيبة، ففي المراحل الأولى لإستخدام الموازنة في الحكومة كانت تقدم في شكل كشوفات داخل حقيبة جلدية , ويمكن اعطاء مصطلح الموازنة العديد من المسميات منها موازنة مخططة ، وموازنة تقديرية، وموازنة رقابية، وكل هذه التسميات تمثل سمات الموازنة، ويمكن تطبيقها عند الحديث عن الموازنة (عمر، 2016: 40) وأن كل سمة من هذه السمات تشير إلى وظيفه من وظائف الموازنة، تعبر الموازنة عن ما يتوقع حدوثه في المستقبل وكأنها خارطة عمل مستقبلية، لذلك أطلق عليها اسم موازنه تخطيطية ، كما يطلق عليها أسم الموازنة التقديرية كونها لا تحتوى على بيانات فعلية وانما تقديرية , وعندما يتم اطلاق تسمية عليها موازنة رقابية بسبب استخدامها كأداة للمراقبة، إذ تعد الأساس الذي يتم مقارنة التكلفة للكشف عن الانحرافات بينهما، وهذا بدوره يساعد الإدارة في القيام بمهمة المراقبة والتركيز على الانحرافات المهمة (عمر، 2016: 41).

كما يعبر عن الموازنة بأنها مستند أو مجموعة من المستندات التي تشير إلى الوضع المالي للحكومة بصورة متوقعة بمعنى انها عبارة عن الإيرادات المستقبلية المتوقعة والنفقات المتوقعة في "الحكومة الاتحادية" الموازنة وترتبط عادة بالوضع القانوني (Chukwuma Obara, 2013 : 51).

كما يمكن تعريف الموازنة على إنها عرض إجمالي للإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة خلال مدة زمنية محددة عادة سنة ويتم وضع وإعداد الموازنة والموافقة عليها في وقت مبكر من العام بغية استخدامها (Ackah et al, 2014: 284).

ثانياً: عناصر الموازنة الجيدة

إن الموازنة الجيدة تقوم على عدد من العناصر وهي كما يلي: (Ackah et al, 2014: 285)

1. قيام الادارة بالتخطيط بصورة شاملة ومتماسكة
2. إنها ينبغي أن تصبح كدليل للقيام بالعمليات وأساساً لتقييم النتائج الفعلية.
3. ينبغي أن يكون هناك إمكانية التخصيص الفعال للموارد.

4. ينبغي أن تكون هناك جهة تقوم بمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط الموازنة وحصر الفروقات لتحليلها والتحقيق فيها.

ثالثاً: مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة:

عملية اعداد الموازنة تستند على خطط مرتبطة في التنمية الاقتصادية والسعي باتجاه الاستقرار الاقتصادي الكلي فضلا عن السياسة الاقتصادية والقوانين والانظمة النافذة في البلد، وينبغي عند اعدادها الاخذ بنظر الاعتبار الرغبة بضمان تقوية الوضعية المالية وتقليل التذبذبات في نفقات الحكومة، والقيام بإنجاز تراكم الدخل الإجمالي. واعداد الموازنة يقوم بصورة خاصة على تقديرات حكيمة ومعتدلة لأسعار النفط والضرائب وايراد الجمارك , وزارة الماليه تقوم بإعداد الخطط بالتعاون مع الوزارات الاخرى والبنك المركزي (قانون الإدارة المالية والدين العام، 2004).

ومن كل عام خلال شهر آيار يصدر وزير المالية تقارير للأولويات الخاصة بالخطط المالية للسنة اللاحقة لا سيما المقترح من الحد الاجمالي للإنفاق وحدود انفاق كل وحدة، ويتم تقديم هذا التقرير إلى الحكومة للمصادقة عليه، ومعه يرفق الحسابات الختامية للموازنة الفيدرالية بدأ من السنة السابقة المثبتة في القسم 11 .7 من هذا القانون ، والتحديثات التي يتم تنفيذها على الموازنة في السنة المالية الحالية . لوزير المالية أن يتناقش مع وزير التخطيط والتعاون الانمائي بخصوص الاولويات وتقديرات التمويل الاجمالي واساليب إعداد خطة راس المال وتضمين نفقات راس المال في الموازنة الجارية لا سيما تلك المطلوب تنفيذها أو تمويلها من المصادر الخارجية (قانون الإدارة المالية والدين العام، 2004).

إن مرحلة إعداد التقديرات للفترة الزمنية القادمة تعد من أهم المراحل التي تمر بها الموازنة لكونها تتضمن معرفة الاهداف الرئيسية والفرعية لكل قسم حكومي ضمن اطار الدولة وعلى ضوء الاهداف المقرره ضمن الخطة العامة لسياسة البلد ، وقد تختلف من دولة الى اخرى السلطة المسؤولة عن اعداد هذه التقديرات من ففي بعض الدول تتولى السلطة التشريعية هذه المهمة ولكن في معظم دول العالم تقريباً ومنها العراق تكون هذه المهمة من مهام الحوكة التفيذية التي تعمل بضوء التوجيهات المركزية ، وهذا ما فسرته المادة الثالثة من قانون اصول المحاسبات العامة العراقي رقم 28 لسنة 1940 المعدل (سلوم والمهايني، 2007: 111)، وعادة ما تحتوي الموازنة على مجموعة فترات كالشهر وربع السنة والسنة، ويمكن تقسيم هذه الفترات إلى فترات فرعية اقل إذ يمكن أن تقسم موازنة الاثني عشر شهراً النقدية إلى موازنة نقدية شهرية وبالتالي فإن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تكون متناسقة بشكل اكبر، وإن أهداف إعداد الموازنة ينبغي أن تكون مرشداً لاختيار الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنة (هورنجرن وآخرون، 1987: 343).

رابعاً: المشاكل المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنة:

إن إعداد الموازنات العامة في جميع الدول ومنها العراق يشمل ثلاثة أنشطة وهي تقدير النفقات وتقدير الإيرادات ثم محاولة خلق التوازن بينهما، وهذا العمل يتخلله الكثير من المشاكل المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وهي كما يأتي: (عبود وخلف، 2014: 218-219) (الفاخري، 2016: 27)

1- عدم تمتع الموظفين القائمين بإعداد الموازنة بالخبرة والدراية الكافية.
2- عدم ثقة موظفي دائرة الموازنة في وزارة المالية، في تقديرات الوزارات والدوائر التابعة لها لاحتياجاتها بسبب وجود اعتقاد لديهم بان بعض الوزارات تميل إلى المبالغة في تقديراتها وعدم المبالاة عند إعداد مشاريع موازناتها.
3- عدم كفاءة الجهاز الضريبي وضعف قدرته في تحصيل الإيرادات العامة بالمقادير والنسب الحقيقية وعدم القدرة على تنمية الموارد لتغطية الاحتياجات المتزايدة فضلاً عن عدم حيادية

مخمني الضرائب والفساد الإداري الأمر الذي يجعل من عملية إعداد الموازنة غاية في الصعوبة.

4- عدم التزام الوزارات بمدد تقديم مشروعات الموازنات وتأخرها في إرسالها إلى دائرة الموازنة في وزارة المالية لدراستها في الموعد المحدد.

5- تقادم نماذج الاستمارات المعدة لتقدير النفقات والإيرادات، فضلاً عن عدم استخدام وسائل الاتصال الحديثة بين الوزارات والاعتماد على الأسلوب اليدوي في ملئ الاستمارات وارسالها إلى وزارة المالية.

6- عدم اعطاء حق تخويل الموظفين بالتصرف في الأموال المثبتة في بنود الموازنة المختلفة إلا بعد الرجوع إلى اعلى سلطه بالوزارة أو الدائرة المعنية أو وزارة المالية.

فضلاً عن ذلك يرى الباحثين إن من مشاكل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة الآتي:

1- عدم خبرة الإدارات العليا في الشؤون المالية وبالرغم من ذلك يفرضون اراءهم في عملية وضع الأرقام التخمينية للموازنة.

2- قيام بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بوضع أرقام الموازنة دون الرجوع إلى تشكيلاتها الأمر الذ يؤدي إلى عدم تناسب الموازنة مع خطط المؤسسة المعنية.

3- تأخير توفير السيولة النقدية لبعض الوزارات والمؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل ومشاكل في عملية تنفيذ الموازنة السنوية.

4- عدم تحصيل الإيرادات بصورة صحيحة وخصوصاً ما يخص التعرفة الجمركية بسبب انتشار الفساد الإداري والمالي.

خامساً: الموازنة وفق احصاءات مالية الحكومة:

إن تصنيف بنود الموازنة العامة للدولة يتطلب تعديل تقسيم الموازنه العامة للدولة لتتفق مع التبويب الدولي من حيث التقسيم الاداري والاقتصادي , الوظيفي واستنادا لهذا التصنيف والتبويب فقد تم تقسيم جانب استخدامات الموازنة العامة للدولة نحو ثمانية ابواب بدلا من اربعة ابواب التي كانت سابقا مع زيادة التفاصيل حتى لمستوى النوع مما يساهم في دقة تقدير اعتمادات الموازنة وصولا الى ادق تفاصيل النفقات وبما يساعد على زيادة رقابة السلطة التشريعية على انشطة الدولة المختلفة وبما يكفل سهولة التحليلات المالية لبنود الموازنة العامة تمهيدا لتطبيق موازنة البرامج والاداء (دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة، 2016: 29).

يمثل استخدام مجموعة من بنود الموازنة في معرفة صافي رصيد التشغيل وصافي الاقتراض والتغير في القيمة الصافية أحد الأساليب المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة لأعداد معلومات موجزة عن الاداء الكلي والوضع المالي الكلي للحكومة العامة أو القطاع العام وباستخدام نظام احصاءات مالية الحكومة كإطار محاسبي متكامل وشامل يساهم في تحديد وقياس بنود الموازنة بأعلى درجة من الفاعلية (دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة، 2016: 4).

المحور الثالث: مدخل مفاهيمي لنظام إحصاءات مالية الحكومة GFS

أولاً: مفهوم نظام إحصاءات مالية الحكومة:

بدأ تطوير نظام إحصاءات مالية الحكومة في أوائل السبعينيات وبعد ذلك تم تقديم دليل إحصاءات مالية الحكومة عام 1986 لتجميع إحصاءات مالية الحكومة (IMF, 2014: 2)، إلا إنه ظهرت بعض نقاط الضعف عند التطبيق خاصة في تبنيه للأساس النقدي وعدم تلبيته لتطلعات الحكومات في التعبير عن مركزها المالي وفي العام 2001 أصدر صندوق النقد الدولي طبعة ثانية للدليل والتي اعتمدت أساس الاستحقاق لتسجيل المعاملات المالية وذلك لتحقيق المزيد من المساءلة والشفافية في الإفصاح عن البيانات المالية للحكومة (سليمان ورمضان، 2013 :87) ومن أجل جمع إحصاءات مالية حكومية تتحقق فيها قابلية المقارنة من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية الذي

أصدرته الأمم المتحدة عام 1993 إذ تطلب هذا الدليل جمع المعلومات على أساس الاستحقاق والافصاح عنها بموجب القوائم المالية وهي الميزانية العمومية، قائمة عمليات الحكومة، قائمة مصادر واستخدامات النقدية، كشف التدفقات الاقتصادية الأخرى (Crişan & Fülöp, 2014: 808).

وفي العام 2014 تم تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة وموائمته مع المبادئ التوجيهية والتحديثات في الأدلة والارشادات الإحصائية والاقتصادية الأخرى، ويتناول الدليل المنقح التطورات الاقتصادية الدولية الهامة في السنوات الأخيرة ويأخذ بعين الاعتبار تحسين التسجيل والمعالجات لمختلف الاحداث، فضلاً عن ذلك أدى وضع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وجهود تنسيق التقارير الإحصائية والمالية إلى حدوث تغييرات إضافية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 ومن أهمها التغييرات المنهجية في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (IMF, 2014: 3).

ويشير مصطلح إحصاءات مالية الحكومة إلى الإحصاءات التي تقيس الأنشطة المالية للحكومات وتعكس أثر تلك الأنشطة على قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويستخدم مختصر GFS للإشارة إلى إحصاءات مالية الحكومة ويستخدم مصطلح نظام إحصاءات مالية الحكومة للإشارة إلى النظام الذي يدعم GFS ويشمل المفاهيم والتصنيفات المطبقة ومصادر البيانات والأساليب المستخدمة لتجميع الإحصاءات (Harper, 2005: 1).

ويعرف نظام إحصاءات مالية الحكومة بأنه عبارة عن حزمة من الإحصاءات المالية والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والتي يصنف بموجبها النشاط العام للدولة بقطاعاته المختلفة بطريقة منتظمة تربط العلاقات التشغيلية لمختلف مستويات الحكومة وذلك من خلال مجموعات متجانسة للوصول إلى مؤشرات عن الأداء الكلي للقطاع الحكومي واجراء المقارنات بين مختلف المستويات وبين الدولة والدول الأخرى (بيك، 2006: 245).

ولكي يتم تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة بصورة فعالة ينبغي أن: (عمر، 2016: 105)

1- يتم إعداد الموازنة العامة بصورة علمية وفق المبادئ العلمية المتعارف عليها في تحقيق الاهداف المنشودة .
2- العمل على صياغة دليل حسابات الحكومة وفق نظام الترميز الالكتروني ليسهل العمل به آلياً.
3- العمل على تحديث النظام المحاسبي بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية.

إن دليل إحصاءات مالية الحكومة يقدم إطار شاملاً لتعزيز عملية المراقبة والافصاح المالي وتحليل السياسات المالية ويرى البعض إن استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة يؤدي إلى المزيد من الشفافية والاتساق في عرض البيانات المالية على مستوى البلد، ويرى آخرون بأن دليل إحصاءات مالية الحكومة يمثل إطاراً مناسباً لمعالجة العمليات المالية الجديدة والمعقدة التي تشكل تحديات أمام الإبلاغ المالي والتحليل المالي (Cottarelli & Schmelz, 2010: 3).

ويمكن توضيح الإطار المتكامل لنظام إحصاءات مالية الحكومة كما في الشكل الآتي:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

شكل (1)هيكل الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة

Source:IMF, "Government Finance Statistics Yearbook", International Money Fund, Washington, USA, 2010: P. xii.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

ثانياً: استخدامات دليل إحصاءات مالية الحكومة:

تتعدد الوظائف التي تؤديها إحصاءات مالية الحكومة اهمها (بيك، 2006: 246):

1- تحليل العمليات في القطاع الحكومي ككل كما يمكن أن يستخدم لمستوى محدد من القطاع الحكومي، فضلاً عن التحويلات التي تتم بين مستويات الحكومة المختلفة .
2- توفير وإنتاج معلومات عن الأداء الشامل للوضع المالي للقطاعين الحكومي والعام.
3- فحص جوانب معينة من العمليات الحكومية.
4- توفير بيانات تصلح لتقييم التطورات في القطاعين الحكومي والعام وتسهيل عملية المقارنات بين الدول .
5- توفير إحصاءات تمكن واضعي السياسات والمحللين من دراسة تطورات العمليات المالية والمركز المالي للحكومة كما تسمح إحصاءات مالية الحكومة بتقييم السيولة والاستدامة للقطاع الحكومي بطريقة متسقة ومنهجية كما يمكن استخدام إحصاءات مالية الحكومة لتحليل عمليات مستوى معين من الحكومة والمعاملات بين مختلف مستويات الحكومة.
6- يوفر إطار إحصاءات مالية الحكومة معلومات موجزة عن الأداء العام والمركز المالي للحكومة والقطاع العام من خلال استخدام بنود الموازنة.
7- يمكن استخدام البيانات التفصيلية لنظام إحصاءات مالية الحكومة لدراسة المجالات المحددة للعمليات الحكومية مثل الضرائب، مستوى الانفاق على الخدمات الاجتماعية، مقدار الاقتراض الحكومي (IMF, 2014: 3).

ثالثاً: أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة:

يهدف نظام إحصاءات مالية الحكومة ومن خلال تطبيقه إلى تحقيق الآتي: (Crişan A. & Fülöp M., 2014: 802).

1- توفير إطار محاسبي ومفاهيمي واضح وملائم لتحليل وتقييم السياسة النقدية وخصوصاً أداء القطاع العام لأي بلد.
2- توفير بعض المعلومات اللازمة لإستيعاب الطبيعة الفريدة وادوار الحكومات وتقييم الأثر الاقتصادي على الأمة .
3- السعي لأن يكون دليل إحصاءات مالية الحكومة دليلاً مرجعياً للمستخدمين ومجمعي إحصاءات مالية الحكومة إذ إنه يقدم وصفاً تفصيلياً للمفاهيم الكامنة وراء إحصاءات مالية الحكومة ومصادر البيانات والطرق المستخدمة في تجميع الإحصاءات (Harper, 2005: 3).

رابعاً: مميزات إحصاءات مالية الحكومة:

يتميز نظام إحصاءات مالية الحكومة بعدد من المزايا أهمها: (Ozkaya, 2014: 5)

1- إن إحصاءات مالية الحكومة تعمل على تقليل التناقضات في عمليات التسجيل فيما بين البلدان وتوحيد عملية التحليل.
2- إنه يمكن مستخدمي البيانات المالية من تجميع منظومة محاسبية كاملة بما في ذلك الموازنة نفسها للقطاع الحكومي والقطاع العام وفقاً لوحداتها القادرة على امتلاك الموجودات وتحمل المطلوبات وتبادل العمليات والتحويلات مع الهيئات الأخرى من جانبها القانوني.
3- إن استخدام الإحصاء المالي الحكومي في التحليلات يمكن من المقارنات بين المعدلات الضريبية أو الانفاق على اجمالي الناتج المحلي بين الدول كما إن البيانات قابلة للدمج والتجميع مع البيانات الواردة من الأنظمة الأخرى.
4- مساعدة المحللين الماليين على استخدام الاحصائيات المالية لتحليل حجم القطاع العام ومعرفة تأثير السياسات المالية العامة على الاقتصاد.
5- المساعدة في استخدام احصائيات القطاع العام مؤقتاً عن القطاع الحكومي.

6- إمكانية التطبيق من خلال الاعتماد على المفاهيم الرئيسية والتبويبات والتعاريف المستمدة من المنطق الاقتصادي المعتمد دولياً بغض النظر عن الظروف التي يجري فيها تطبيق النظام.
7- تحديث المعايير الدولية ذات الصلة لتجميع الاحصائيات للتحليل المالي (بيك، 2006: 246-247)

خامساً: أثر استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة على الموازنة العامة للدولة

إن الغرض الأساسي لنظام إحصاءات مالية الحكومة هوالعمل على تقديم إطار محاسبي مفاهيمي شامل يصبح مناسب لتحليل وتقييم السياسة المالية العامة والسعي إلى إيجاد أسلوب واضح لعرض الموازنه العامة لزيادة المصداقية في مراحل اعداد الموازنة العامة، ويؤدي النظام هذا إلى: (الدائرة المالية لإمارة دبي، 2009: 6).

1- العمل على زيادة مستوى التفاصيل سواء في جانب الموارد او الاستخدامات مما يساهم في دقة تقدير اعتمادات الموازنة فضلاً عن مزيد من إحكام الرقابة على أنشطة الحكومة التنفيذية.
2- يوفر النظام سهولة القيام بالتحليلات المالية التي تستخدم كخطوة لتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء.
3- النظام يعمل على إعادة تبويب البنود بطريقة تحسّن من العرض ويزيد من درجة الشفافية كما يساعد في التميز بصورة واضحة بين الإيرادات المختلفة ويفصلها عن الموارد المتاحة لغرض تمويل العجز إضافه إلى ذلك التطوير في أساليب عرض تفاصيل الإنفاق العام.
4- النظام يعمل على توحيد الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد جميع بنود الموازنة العامة وتنفيذها وذلك وفقاً للأساس النقدي بضمنها العمليات المتعلقة بشراء الموجودات غير المالية "الاستثمارات".
5- ظهور مفاهيم جديدة للعجز كافة دول العالم تاخذ بها حاليا وهي العجز النقدي (مقارنة الأبواب الستة الأولى من الاستخدامات مع الأبواب الثلاثة الأولى من الموارد) فضلاً عن عجز كلي (عجز نقدي + صافي حيازة الموجودات المالية).
6- النظام يقدم إطار محاسبي ومفاهيمي متكامل يكون مناسب لتقيم وتحليل السياسة المالية وبالاخص أداء القطاع الحكومي وغالبا بالدرجة الأولى ما توفر خدمات غير سوقية.

المحور الرابع: أثر نظام إحصاءات مالية الحكومة على الموازنة العامة للدولة العراقية

تمهيد:

يتناول هذا القسم الدراسة الميدانية التي تتبع الجانب السابق من الدراسة النظرية بهدف جمع الادلة وزيادة مصداقية النتائج المقدمة في الدراسة التي قد تعارض أو تؤيد وجهة النظر التي تم تكوينها , ويعتمد هذا الجانب على اسلوب دراسة ميداني قائم على اعداد استمارة استبيان مكونة من اسئلة يتم توجيها الى عينة من مجتمع دراسة يتعامل مع واقع فعلي لمشكلة البحث بهدف التعرف لآراء عينة البحث وتقييمها لأسلوب اعداد وتنفيذ الموازنة في القطاع العام , سنتطرق في هذا القسم الى محورين في الاول منه للطرق والادوات التي سيتم استخدامها في الدراسة اما في المحور الثاني يتم فيه تفسير نتائج البحث ومناقشتها واختبار فروضها باستخدام برنامج "spss" واستعراض للنتائج والتوصيات الضرورية التي توصلت اليها هذه الدراسة.

أولاً: طريقة وادوات الدراسة:

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الوحدات الادارية التابعة لقطاع الدولة تشمل فئة الأكاديميين والمهنيين والمحاسبين ومراقبي الحسابات بناءاً على علاقتهم بالمجال المحاسبي في

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

الوحدات الادارية في القطاع العام في البيئة المحلية. بلغت عينة الدراسة العشوائية 40 مفردة توزعت لجميع افراد العينة, والتي شملت الفئات المعنية تم استلام الاجابة من 39 مفردة من مجتمع الدراسة.

ثانياً: ادوات الدراسة:

أ- اعداد استمارة الاستبيان والادوات والبرامج الاحصائية المناسبة في معالجة المعطيات:

البرامج والادوات الاحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات هي:

1- تصميم استبانة بشكل بسيط لسهولة عملية التجاوب معها من قبل المستجوبين بحيث تتيح لنا هذه الاسئلة الإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة والالمام بكافة جوانب موضوع البحث من جانب ورفع نسبة الاجابة والتعامل مع الاسئلة بشكل جدي دون ملل من جانب اخر. ومحتوى الاستبانة تضمن على اثنان وعشرون سؤال وقد عرض على محكمين من قبل مجموعة من الاساتذة ذو الاختصاص في الجانب المحاسبي بهدف التحقق من سلامة المحتوى من حيث الدقة والغموض, وعلاقة الاسئلة بمحاور الدراسة وتنظيمها لنصل في نهاية المطاف الى صياغة استبيان بشكل نهائي. وتتكون الاستبانة من فرعين

2- البرامج الاحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات:

تم استخدام الاختبارات الاحصائية الاتية في الدراسة وفق برنامج "spss" :

أ- النسب المئوية والتكرارات.

ب- الانحراف المعياري والمتوسطات الحسابية .

ت- لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة تم تطبيق اختبار الفا كرونباخ .

ث- لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون .

ب- ثبات وصدق الاستبانة:

قبل الدخول في عملية تحليل البيانات بشكل احصائي واختبار الفرضيات لا بد من معرفة معامل الثبات والصدق.

1- معامل الثبات: عدم تناقض المقياس واستقراره مع نفسه اي انه يؤدي نفس النتائج اذا تم اعادة تطبيقه لنفس العينة. نستخدم أحد معاملات الثبات مثل (معامل الفا) لإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان.

2- معامل الصدق: يعرف بان المقياس الذي يقيس ما وضع لقياسه، ومن هذا الاساس تم استخدام طريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث تمثل زيادة قيمة كرونباخ أو وصولها للرقم واحد تعني زيادة المصداقية.

جدول (1) معامل ثبات الاستبانة (طريقة الفا كرونباخ)

رقم البعد	البعد	عدد الفقرات	معامل ثبات الفا كرونباخ
1	المتغير المستقل: اسئلة المحور الاول نظام احصاءات مالية الحكومة العراقية	10	0.679
2	المتغير التابع: اسئلة المحور الثاني إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة العراقية بدقة وكفاءة	12	0.643
3	لفقرات محاور الاستبانة كليا	22	0.775

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبانة

من خلال الجدول (1) في اعلاه يتبين ان استمارة الاستبيان تتمتع بمستوى عال من الثبات حيث بلغت قيمة معمل الفا للاتساق الداخلي (77,5) اي 78% مقارنة بالمستوى المطلوب فضلا عن تمتعها بمستوى كبير من الصدق .

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

ثالثاً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أ- المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث:

للتعرف على خصائص مفردات البحث تم تحليل القسم الاول من الاستبانة والمتعلق بالبيانات الشخصية والنتائج كانت كما يلي :

1- عينة البحث حسب العمر

جدول (2) توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرارت	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	12	30.8
31 – 40 سنة	19	48.7
41 – 50 سنة	4	10.3
50 سنة فأكثر	4	10.3
المجموع	39	100

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبانة

من خلال استعراض نتائج الجدول رقم (2) والخاص بتوزيع افراد العينة حسب العمر، يتضح ان نسبة العمر اقل من 30 سنة من العينة كما مبين بالجدول اعلاه بلغ (30.8 %) بينما نسبة العمر من 31 الى 40 سنة بلغ (48.7%) واما نسبة العمر من 41الى 50 سنة بلغ (10.3%) اما نسبة العمر أكثر من 50 سنة بلغ (10.3%). مما يبين ان نسبة العاملين في المجال المحاسبي تنخفض بصورة أكبر عند الوصول الى عمر 41 سنة فما فوق كما مبين في الجدول اعلاه حيث بلغت النسبة (10.3%) مما يدل على عدم قصور المؤسسات الحكومية على عمر معين .

2- عينة البحث حسب التأهيل العلمي

جدول (3) توزيع العينة حسب التأهيل العلمي

التأهيل العلمي	التكرارات	النسبة
دون بكالوريوس	1	2.6
بكالوريوس	15	38.5
ماجستير	16	41.0
دكتوراه	7	17.9
المجموع	39	100

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبانة.

يبين الجدول (3) ان غالبية افراد العينة هم كل من حملة شهادة بكالوريوس وماجستير في مجال المحاسبة وذلك بنسبة (38.5%)، (41.0%) على التوالي تليهما عينات اخرى يحملون شهادات اخرى وهذا يشير الى ان غالبية افراد عينة البحث من حاملي مؤهلات علمية جامعية مما يتضح ان الدوائر الحكومية تعيين اعداد كبيرة من حاملي الشهادات العليا مما يزيد من مصداقية وموثوقية الاجابة .

3- عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول (4) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة
محاسبة	38	97.4
أخرى	1	2.6
المجموع	39	100

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبانة.

يتبين من الجدول (4) ان نسبة (97.4%) من عينة البحث هم تخصص محاسبة وهذا يدل على انهم مستهدفون بشكل اساسي لتعبئة الاستبانة فهم الذين لديهم المام ومعرفة بإجراءات اعداد وتنفيذ الموازنة مما يمنحهم القدرة على الاجابة على اسئلة الاستبيان من خلال معرفتهم التخصصية .

4- عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

جدول (5) توزيع العينة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرارات	النسبة
مهني	18	46.2
اكاديمي	21	53.8
المجموع	**39**	**100**

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبانة.

يتبين من الجدول (5) ان طبيعة العمل لأغلب عينة الدراسة هم من الأكاديميين حيث بلغت النسبة (53.8%) بينما بلغت نسبة المهنين (46.2%) وهذا يدل ان افراد مجتمع الدراسة يتمتعون بجانب مهني وأكاديمي .

5- عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (6) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
اقل من 5 سنوات	15	38.5
من 6 الى 10 سنوات	12	30.8
من 11الى 15سنة	5	12.8
من 16 الى 20 سنة	2	5.1
اكثر من 21 سنة	5	12.8
المجموع	**39**	**100**

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبانة.

يتبين من الجدول (6) ان خبرات عينة الدراسة وزعت على خمسة اصناف بلغت نسبة افراد العينة الذي تقل خبرتهم اقل من خمسة سنوات (38.5%) الاغلبية هم بينما بلغت نسبة الافراد الذي تتراوح خبرتهم بين ستة سنوات الى عشرة سنوات (30.8%) وبلغت نسبة الافراد الذي تتراوح خبرتهم بين احدى عشر الى خمسة عشر سنة (12.8%) بينما بلغت نسبة الافراد الذي تتراوح خبرتهم بين ستة عشر الى عشرين سنة (5.1%) واخيرا بلغت نسبة الافراد الذين تكثر خبرتهم عن 21 سنة (12.8%) وهذا يدل على ان افراد مجتمع الدراسة يتمتع بخبرات عملية بنسبة عالية .

رابعاً: استعراض نتائج الاستبانة

الفرع هذا يقوم بوصف اجابات عينة البحث بخصوص كل محور من محاور الدراسة وذلك من خلال حساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية وتحديد اتجاه الاجابة.

1- اتجاه افراد العينة حول المحور الاول من اسئلة الاستبيان وهو يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة وحسب الجدول في ادناه .

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

جدول (7) وجهة نظر المستجوبين حول يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة

الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
	تكرارات	تكرارات	تكرارات	تكرارات	تكرارات			
	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة			
إن الإجراءات المالية والمحاسبية المستخدمة في المؤسسات الحكومية تلبي متطلبات القياس والافصاح المحاسبي في ظل نظام إحصاءات مالية الحكومة	3	18	6	10	2	3.26	1.093	اتفق
	7.7	46.2	15.4	25.6	5.1			
إن النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات الحكومية لا يغطي متطلبات نظام إحصاءات مالية الحكومة بشكل تام	7	23	3	6	0	3.79	0.923	اتفق
	17.9	.59	7.7	15.4	0			
توجد آلية واضحة للتسجيل والقيد في السجلات المحاسبية	9	23	3	4	0	3.95	0.857	اتفق
	23.1	0.59	7.7	10.3	0			
تتفق المجموعة الدفترية المستخدمة في المؤسسات الحكومية مع نظام إحصاءات مالية الحكومة	4	18	8	9	0	3.44	0.968	اتفق
	10.3	46.2	20.5	23.1	0			
إن المعلومات الحالية التي يقدمها النظام المحاسبي الحكومي وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة تساعد الجهات الرقابية على القيام بمهامها	3	24	6	6	0	3.62	0.847	اتفق
	7.7	61.5	15.4	15.4	0			
إن التقارير المعدة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة تساعد في قياس أداء الوحدات الحكومية	7	23	4	5	0	3.82	0.885	اتفق
	17.9	59.0	10.3	12.8	0			
يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة الوحدات الحكومية على كشف الانحرافات ومعالجتها	7	26	5	1	0	4.00	0.649	اتفق
	17.9	66.7	12.8	2.6	0			

إن الدليل المحاسبي الحكومي المستخدم يتسم بالبساطة والدقة والوضوح	4	26	5	3	1	3.74	0.850	اتفق
	10.3	66.7	12.8	7.7	2.6			
إن النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات الحكومية لا يواكب تطورات نظام إحصاءات مالية الحكومة	8	18	9	4	0	3.77	0.902	اتفق
	20.5	46.2	23.1	10.3	0			
إن المحاسبون في الوحدات الحكومية على وعي تام بأهمية اختيار الحساب المناسب في الدليل المحاسبي	6	14	11	6	2	3.41	1.093	اتفق
	15.4	35.9	28.2	15.4	5.1			

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

2- اتجاه افراد العينة حول اسئلة المحور الثاني من الاستبانة يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بكفاءة وفاعلية وحسب الجدول في ادناه .

جدول رقم (8) وجهة نظر المستجوبين حول يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بكفاءة وفاعلية.

الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
	تكرارات	تكرارات	تكرارات	تكرارات	تكرارات			
	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة			
إن ضعف المعرفة بنظام إحصاءات مالية الحكومة يؤثر سلباً على إعداد الموازنة	11	24	1	3	0	4.10	0.788	اتفق
	28.2	61.5	2.6	7.7	0			
إن توفر الاشخاص المؤهلين مهنياً يساعد على إعداد الموازنة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة	23	15	1	0	0	4.56	0.552	اتفق بشدة
	59.0	38.5	2.6	0	0			
يساعد استخدام التكنولوجيا في سرعة ودقة إعداد الموازنة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة	20	16	3	0	0	4.44	0.641	اتفق بشدة
	51.3	41.0	7.7	0	0			
إن عملية إعداد الموازنة مقيدة بالأداء التقليدي للنظام المحاسبي الحكومي	8	26	3	2	0	4.03	0.707	اتفق
	20.5	66.7	7.7	5.1	0			

يؤدي تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة إلى تحسين إعداد الموازنة	9	28	2	0	0	4.18	0.506	اتفق
	23.1	71.8	5.1	0	0			
هناك علاقة تكاملية بين إعداد الموازنة وتطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة	5	25	9	0	0	3.90	0.598	اتفق
	12.8	64.1	23.1	0	0			
يؤثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على عملية تنفيذ الموازنة من حيث التبويب المحاسبي	2	26	7	4	0	3.67	0.737	اتفق
	5.1	66.7	17.9	10.3	0			
إن كفاءة تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة يؤثر ايجاباً على تنفيذ الموازنة	9	24	4	2	0	4.03	0.743	اتفق
	23.1	61.5	10.3	5.1	0			
إن إعداد التقارير الفصلية بما يتفق مع نظام إحصاءات مالية الحكومة يؤثر إيجاباً على عملية متابعة تنفيذ الموازنة	13	18	5	3	0	4.05	0.887	اتفق
	33.3	46.2	12.8	7.7	0			
إن استخدام موازنة البنود يتلاءم مع نظام إحصاءات مالية الحكومة	4	21	8	6	0	3.59	0.880	اتفق
	10.3	53.8	20.5	15.4	0			
تتعارض بعض التشريعات والقوانين مع تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة	6	21	11	1	0	3.82	0.721	اتفق
	15.4	53.8	28.2	2.6	0			
يساعد نظام إحصاءات مالية الحكومة على التحقق من استخدام بنود الموازنة بالأهداف المخطط لها بصورة فاعلة	6	27	5	1	0	3.97	0.628	اتفق
	15.4	69.2	12.8	2.6	0			

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

3- المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لكل من الفرضية الاولى والثانية

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1134-1152
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.56

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لكل من الفرضية الاولى والثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة	3.6795	0.46407
يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بدقة وكفاء	4.0278	0.31895

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

رابعاً: تفسير وتحليل مخرجات الاستبيان

من أجل التعرف على اهمية تقييم اجراءات اعداد وتنفيذ الموازنة في ظل نظام احصاءات مالية الحكومة GFS تم وضع اسئلة تتعلق بالدراسة حيث تم فرز إجابات افراد العينة في خمسة بدائل.

1- تفسير نتائج المحور الاول

الجدول (7) يظهر تحليل الفقرات الواردة في الاستبيان لمدى مساهمة تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات افراد العينة والجدول يشير ان المتوسطات الحسابية لمحور يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة تراوحت بين (3.26 _ 4.00) وانحرافات معيارية تتراوح بين (0.649 _1.093).

مما يعني موافقة عينة الدراسة التي تقيس هذا المحور وبدرجة عالية يتضح هذا ان تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة يساعد على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزيا ضمن الموازنة العامة.

2- تفسير نتائج المحور الثاني

الجدول (8) يظهر تحليل الفقرات الواردة في الاستبيان حول مساهمة تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بدقة وكفاءة وتم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة , والجدول اعلاه يشير ان الوسط الحسابي لمحور يساعد تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بدقة وكفاءة تراوح بين (3.59 _ 4.56) وانحراف معياري تراوح بين (0.506 _0.887) يدل هذا موافقة عينة الدراسة التي تقيس هذا المحور وبدرجة عالية , بالتالي يتضح ان تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة على مرحلة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة يساهم بدقة النتائج وكفاءتها.

3- تحليل النتائج لكل من الفرضية الاولى والثانية

يظهر الجدول (9) تحليل الفقرات الواردة في الاستبيان لكل من الفرضية الاولى والثانية تم احتساب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لإجابات افراد العينة، والجدول يشيران المتوسطات الحسابية للفرضتين تراوحت بين (3.6795 _ 4.0278) وانحرافات معيارية تتراوح بين (0.46407 _0.31895) وهذا يعني موافقة عينة الدراسة حول محاور الفرضتين وبدرجة عالية.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات منها:

1- وجود اثر ذو دلالة معنوية لمدى مساهمة تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بكفاءة وفاعلية .

2- قدرة نظام احصاءات مالية الحكومة على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزيا ضمن الموازنة العامة، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي

والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة والذي يظهر موافقة عينة الدراسة على ان تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة على مرحلة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة يساهم بدقة النتائج وكفاءتها.

3- قدرة هذا النظام على تغطية معظم المعاملات المالية في الوحدات الحكومية الممولة مركزيا ضمن الموازنة العامة، وهذا يعني صحة محاور فرضيات الدراسة بدرجة عالية.

ثانيًا: التوصيات

توصي الدراسة بالعديد من التوصيات منها:

1- استنادا على اجابة عينة الدراسة على اهمية تبني و استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة لما له من اثر في تحقيق العديد من الاهداف و الفوائد والتي من اهمها إن إحصاءات مالية الحكومة تعمل على تقليل التناقضات في عمليات التسجيل في الموازنة العامة للدولة و فيما بين البلدان .

2- توحيد وتجميع منظومة محاسبية كاملة بما في ذلك الموازنة نفسها للقطاع الحكومي والقطاع العام.

3- كما يساعد تبني هذا النظام المحللين الماليين على استخدام الاحصائيات المالية لتحليل حجم القطاع العام ومعرفة تأثير السياسات المالية العامة على الاقتصاد الدولة .

4- كما يمكن المحللين من المقارنات بين المعدلات الضريبية أو الانفاق على اجمالي الناتج المحلي في الدولة وبين الدول كما إن البيانات قابلة للدمج والتجميع مع البيانات الواردة من الأنظمة الأخرى

5- كل هذه الفوائد وأكثر تدفع الباحثين لمطالبة الجهات المعنية بإلزام الوحدات الاقتصادية الحكومية بتطبيق إحصاءات مالية الحكومة وأحدث أنظمة العمل المالي الحكومي، ومواصلة العمل جنباً إلى جنب مع مختلف شركائها المحليين والإقليميين والدوليين بغرض اطلاعهم على تجاربها الرائدة والتعرف على خبراتهم في هذا المجال.

المصادر:

1- بيك. محمد الفتح، "دور ديوان الحسابات في الرقابة على المال العام"، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، العدد 1، السودان، 2006.

2- سلوم. حسن عبد الكريم والمهايني. محمد خالد، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة/ دراسة ميدانية للموازنة العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، بغداد، العراق، 2007.

3- سليمان. نور الدين قسم الله زيدان ورمضان. محمد أحمد محمد علي، "أثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على عدالة التقارير المالية للوحدات الحكومية"، مجلة جامعة كسلا، العدد 3، السودان، 2013.

4- عبود. حيدر وهاب وخلف. تغريد مهدي، "دور وزارة المالية في اعداد الموازنة العامة للدولة"، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 3، بغداد، العراق، 2014.

5- عمر. عثمان محمد أبكر، "واقع إعداد الموازنة العامة لحكومة السودان وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2016.

6- الفاخري. مؤيد، "المشاكل والعقبات التي تواجه اثناء اعداد وتنفيذ الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة ميدانية في وزارة المالية السعودي"، 2016. متاح على الموقع http://webcache.googleusercontent.com

7- قانون الادارة المالية والدين العام رقم 95 المعدل، العراق، 2004.

8- هورنجرن. تشارلز، داتار. سريكانت، فوستر. جورج، "محاسبة التكاليف: مدخل اداري"، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.

9- وزارة المالية، "دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية وفقا لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001"، القاهرة، مصر، 2016.

10- إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، "دليل استرشادي لتصنيف الإيرادات والنفقات العامة في امارة دبي وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي"، الدائرة المالية، حكومة دبي، دولة الامارات العربية المتحدة، دبي، 2009.

11- Ackah D., Adu Gyamfi L., Agboyi M., "Implementation of Budget and its Preparations in the Private Organization Ghana", International Journal of Sciences: Basic and Applied Research, Vol. 18, No. 2, 2014.

12- Alhamdany, Saba Noori, "The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff", Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2), 2024

13- Cottarelli C. & Schmelz A., "Government Finance Statistics to Strengthen Fiscal Analysis", Department Of Statistics, International Money Fund, 2010.

14- Crişan A. & Fülöp M., "An Analysis of The International Proposals For Harmonization Accounts Statement And Government Finance Statistics", Accounting and Management Information Systems, Vol. 13, No. 4, 2014.

15- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

16- Harper P., "Australian System of Government Finance Statistics: Concepts, Sources and Methods", Australian Bureau of Statistics, 2005.

17- IMF, "Government Finance Statistics Yearbook", International Money Fund, Washington, USA, 2010.

18- IMF, "Manual Government Finance Statistics Manual 2014", International Money Fund, Washington, USA, 2014.

19- Mohsin, Hayder Jerri, "The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate", Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3), 2022.

20- Obara C., "Budget Preparation and Implementation in the Nigerian Public Sector", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, No. 16, 2013.

21- Ozkaya A., "Creative Accounting Practices and Measurement Methods: Evidence from Turkey", Economics the Open Access E- Journal, Vol. 8, Sep. 2014.